الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ١ اغسطس ٢٠٠٢

■ هل واشنطن وحدها تملك خياراتها ضد العراق؟

■ الأزمة السياسية في تركيا.. صراع حول الهوية

■ الاحزاب اليمنية تطالب بـ «صدمة ديمقراطية»

المراقبون يتساءلون عن سبب عدم الاتفاق على وقف النار!

هل وضعت اتفاقية ماتشاكوس المعارضة السودانية في مقاعد المتفرجين؟

الخرطوم - «الخليج»:

ثمة تقلبات آنية تسيطر على عقلية وسيكولوجية قادة تحالف القوى السياسية المعارضة في السودان «التجمع الوطني الديمقراطي»، إذ بدؤوا وكأنهم غير قادرين على استيعاب ما حدث، فالتطورات المفاجئة والمتسارعة معا على صعيد علاقة الحكومة في الخرطوم بحركة متمردي الجنوب الحليف الأقوى لفصائل المعارضة أحدثت ارتباكا واضحاً وسط أركانها، كما ألقت بأسئلة شتى مع حالة تراوحت ما بين التردد والتحفظ تجاه النتائج الإيجابية التي توصلت إليها اجتماعات الـ ٣٥ يوما في منطقة ماتشاكوس الكينية بين مفاوضي حكومة الرئيس عمر البشير والجيش الشعبي بزعامة جون قرنق.

فالشاهد أن قوى التجمع المعارض وجدت نفسها غارقة في بحور اكبر وأخطر ورطة في تاريخها منذ أن لملمت اشلاءها المبعثرة في مؤتمرها الشهير الذي عقدته في العاصمة الإرتيرية اسمرا وهو ما أطلقت علية مؤتمر «القضايا المصيرية» والذي يعتبر حتى الآن المرجعية الوحيدة لكل تياراتها، «الإيقاذ» التي كانت تصب عليها جام غضبها وتنظر إليها من منظار «أنها مجرد ثور جائع» ظل يحرث في السراب ونامت على أساس هذه النظرة من دون ادنى اعتبار لمفاجآتها تقدمت المبادرة فجأة مسنودة بالدور الغربي في غيابها.

فالمنطق الذي ظل يردده أصدقاء «الإيقاد» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة القدح المعلى في عملية دفع المفاوضات،أثناء دفاعهم المستميت عن اقتصار المبادرة والمفاوضات على طرفي الحكومة والحركة وحدهما وعدم توسيعها لتضم أطرافا أخرى، كان يستند إلى حجة أن الحكومة والحركة هما الطرفان اللذان يحملان السلاح وهما القادران وحدهما على إنهاء الحرب، ولا بأس من توسيع قاعدة المشاركة لبحث بقية الموضوعات،بينما ظل مفاوضو الحركة الشعبية يرددون أن الحكومة رفضت إشراك التجمع في المفاوضات.

لكن مراقبين في الخرطوم يرون أن المفاجأة التي جاءت من نيروبي كانت ضد هذه الحجة تماما وكانت اكبر بكثير من عقدة إشراك المعارضة،لأن الطرفين اللذين يحملان السلاح التقيا في مفاوضات طويلة ومضنية وتوصلا لاتفاق إطاري حول القضايا الأخرى ولم يعيرا ادنى اهتمام لمسألة المعارضة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويقول المراقبون إنه إذا كان الطرفان قد اتفقا على الخطوط العريضة للفترة الانتقالية وللهياكل الدستورية ولممارسة حق تقرير المصير الذي يتضمن خيار الانفصال، وهي كلها قضايا لا تهمهما وحدهما بل تهم جميع أهل السودان فلماذا تأخرا في الاتفاق حول وقف القتال الذي هو مسؤوليتهم الأولى؟ وهل يتناسب منطقياً بعد ان تم التوقيع على هذا البروتوكول وبعد أن تغير خطاب الجانبين وبعد ان أعرب كل منهما عن تفاؤله، أن يستمر الاحتراب ولعلعة الرصاص وتواصل المعارك؟

ويأخذ المراقبون على جولة ماتشاكوس عدم التزامها بحرفية ترتيب لإعلان مبادئ صادر عن «الإيقاد»، مشددين على أنها تعاملت مع الأمر بمرونة وغيرت وبدلت في الأولويات وعالجت اصعب القضايا الخلافية أولا، فلم يعد هناك مبرر أن تتمسك مرة أخرى بحرفية الإعلان في موضوع وقف إطلاق النار، مما يؤكد الضغوط الخارجية على طرفي النزاع.

ويضيف المراقبون «ان كان العذر هو أن وقف إطلاق النار الشامل يحتاج إلى بحث مطول في التفاصيل وفي الفصل بين قوات الطرفين التي تقاتل منذ اكثر من ١٩ عاماً، وفي إعادة انتشارها وفي توفير آليات دولية للمراقبة»، إلا انه يبقى من الممكن الوصول إلى صيغة مخففة تؤدي إلى تجميد» الموقف في جبهات القتال ووقف الأنشطة العسكرية وحتى نهاية الجولة المقبلة والمقرر لها أن تلتئم في أغسطس/ آب.

والمسودة التي سينصب النقاش حولها في الجولة المقبلة غالبية مواضيعها لا تعني المعارضة لأن غالبية نقاشها، حيث تبحث الفصل بين القوات وتشكيل آليات الرقابة الدولية وكلها مواضيع خاصة بالحكومة والحركة باعتبارهما أصحاب القوات المتحاربة مما يعني تواصل حلقة غياب المعارضة .

ويقول محلل سوداني استطلعته «الخليج» إن وقف القتال وصمت المدافع هو الشيء الوحيد الذي يعطي إحساسا بأن السلام قد حل، ومادون ذلك هو مجرد حديث نظري، ولذلك فإن الإحساس بأهمية الاتفاق الذي تم سيكون مهزوزاً إذا ما كانت المعارك مستمرة والقتال دائراً، مشيرا إلى أن الموقف يظل متأثرا ما دام الاحتمال قائماً بحدوث معارك. ولو حدثت أي معارك كبيرة في هذه الفترة حتى لو على سبيل الخطأ فإن ذلك سيشكل انتكاسة لمسيرة السلام ويسبب ضغوطاً على الجانبين .

وقال: «لقد سبق للجانبين وفي ظروف اقل أهمية من هذه الظروف أن أعلنا عن وقف مؤقت لإطلاق النار من جانب واحد ولفترة محدودة وهو إجراء كان يمكن اللجوء إليه بديلا لوقف إطلاق النار المؤسسي بحيث يعتبر هذا الأجراء دعماً لمفهوم حسن النوايا وإثباتا للجدية، ولا نشك في أن كل هذه الأفكار قد طافت بذهن الرئيس الكيني أراب موي عندما ناشد الطرفين «بوقف العمليات العدائية» وهو حينما استعمل هذا التعبير يبدو انه قصد أن يفرق بين هذا الإجراء المؤقت ووقف إطلاق النار الشامل الدائم الذي سيناقش في الجولة المقبلة»، وزاد قائلا: «بحيث يكون الإعلان عن وقف الأعمال العدائية الذي يأتي طوعاً الآن من طرفي النزاع «عربونا» لعملية السلام القادم ومقدمة لوقف إطلاق النار الشامل الذي سيناقش لاحقا».

تشرذم المعارضة

ويمضي قائلا: «اعتقد ان أي سوداني ما زال يأمل أن يقبل طرفا النزاع بتقديم هذه المبادرة الطوعية من جانبهما كمؤشر على الجدية دون أن يؤثر ذلك في حق كل من الطرفين في طرح آرائه وشروطه حول وقف إطلاق النار الشامل عندما يبدأ نقاشه في جولة أغسطس»، لأن مثل هذه المبادرة الطوعية بتجميد النشاط العسكري تظل عملاً طوعا ينتهي بانتهاء ظروفه.

وأضاف ان الحكومة لم تخف رفضها لإشراك التجمع وحزب الأمة في أي جولة من جولات مفاوضات الإيقاد ووضعت من العراقيل ما يكفي لإحباط أي جهود تسير في هذا الاتجاه لإدراكها التام ان الاتفاق مع الحركة الشعبية في اللحظات الحرجة اسهل بكثير من الاتفاق مع قوى المعارضة الشمالية خاصة تلك المتحالفة في التجمع الوطني.

ويخلص إلى القول إن ذلك تصور يجد عمقاً يعززه في تاريخ العلاقة الحديثة بين الشمال والجنوب وعلى وجه الخصوص واحدة من أهم مراحله هي اتفاقية أديس أبابا الموقعة سابقا بين مجموعة الانيانيا والنظام المايوي في عام ١٩٧٢.

وتنظر قراءات عدة للأمر من منطلق أن ما تراه الحكومة السودانية من تلك التجربة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

البشير وقرنق.. بعد الاتفاق

وما تود تكراره هو أن تلك الاتفاقية أثبتت إمكانية اتفاق قادة جنوبيين مع الحكومة المركزية في الخرطوم مع غض الطرف عن أوضاع الشمال فقد حصل الجنوبيون على حكم ذاتي في ظل النظام المايوي بكل شموليته وظلوا متحالفين معه حتى ١٩٨٣ لدرجة أن البعض توهم أن استمرار ونجاح الاتفاقية رهن ببقاء النظام المايوي في السلطة ولعلهم كانوا أول من أصابته الصاعقة عندما انهارت الاتفاقية بتنكر النظام المايوي.

وترى قراءات أخرى نشرت على صفحات الصحف السودانية طوال الأسبوع الماضي انه ما كان أصلا للحكومة الاعتراض على التجمع وما كان للوسطاء الذين هم في حقيقة الأمر اللاعبون الأساسيون أن يتجاوزوه لو حافظ أقطابه على حيويته التي بدأ بها ونجحوا في بناء مركز معارضة نشط وضاغط وقادر على تعبئة وتحريك قواعده الشديدة الاتساع، وتعتبر ركود التجمع وتفكك أوصاله سهّل إلى حد بعيد مهمة الحكومة في فرض تجاهله، فالنظام وأي نظام لن يفكر في التحاور مع خصومه في المعارضة ما لم يواجه تهديداً جدياً فضلا عن أن ظروف التجمع وأوضاعه الذاتية الهشة هي التي ساعدت كثيرا على أبعاده.

مهما يكن من أمر، فإن هناك إجماعا في الوسط المراقب في الخرطوم على أن التجمع المعارض قد عانى لسنوات عديدة من خلل في التوازن بين خياراته السياسية فخلال السنوات التي سبقت مؤتمر اسمرا ١٩٩٥م كان الرهان على اجتياح النظام بجحافل قوات التحالف السودانية الزاحفة من الشرق لكن مع طول الانتظار وانكشاف الحجم الحقيقي لقوات التحالف عاد البريق لخيار الانتفاضة الشعبية التي كانت ترى غالبية فصائله أنها أمر حتمي يجب حمايتها بالسلاح، فقد برز هذا الاتجاه بقوة بعد إعلان اسمرا من خلال الاهتمام النسبي بتنظيم عمل الداخل لكن ذلك لم يدم طويلاً عندما تبنى التجمع خيار الحل السياسي السلمي أو التسوية السياسية عقب طرح المبادرة المشتركة.

فمن الناحية النظرية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

كانت تبدو التسوية السياسية عقب طرح المبادرة ممكنة، لكن من الناحية العملية فإن التجمع افتقد آليات تفعيل نشاطه في الداخل لإرغام النظام على التنازل أي تحريك كل خياراته بصورة متوازنة يصعب على النظام في نهاية الأمر مواجهتها وهو ما لم يحدث على ارض الواقع نتيجة لتفسير أطراف معينة في التجمع لخيار التسوية السياسية وكأنه يجب ما قبله فاندفعت تراهن على المبادرة المشتركة بأكثر من أهلها الذين تقدموا بها.

و مع تغيرات طرأت عقب إعلان الوساطة الأمريكية وانعكاسها الضاغط على القوى السياسية، انهمكت كل أطراف التجمع في تكييف أوضاعها قبل أن تعصف بها تلك المتغيرات حتى تتجنب التصدع، ولكن ضغوط التحولات كانت أسرع مما عرض كل الأحزاب لانقسامات وانشقاقات.

وبقراءة متأنية في فترة ما قبل توقيع برتوكول ماتشاكوس فإن الانقسام كان دوما سيد الموقف بغرض أولوياته مما استنزف جهود الأحزاب في إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، وحتما كان ذلك خصما على العمل المشترك في إطار التجمع أو الإطارات الثنائية بل إن معظم القوى إن لم يكن كلها كانت تحتفظ لعملها الداخلي بأفضل كوادرها لتتجاوز أوضاعها الحرجة، وعلى غرار ذلك دفعت للتجمع والعمل المشترك بكوادر اقل كفاءة ومقدرة خاصة في صمودهم حيال ما فرضته توازنات الصراعات الداخلية ووجودهم في مواقع معينة داخل أحزابهم.

من ناحية أخرى يبدو أن العقل السياسي الكلاسيكي المسيطر على القيادة اضعف عمل التجمع إذ يظهر بجلاء أن بعضا من أقطابه ما زالوا يعتقدون أن الكفاءة السياسية ليست اكثر من مهارات تنصب في إطار المقالب السياسية والفهلوة ونسج المؤامرات الصغيرة، ومما هو مسلم به فإن كل أحزاب التجمع نشأت في بيئة مختلفة لكنها مع ذلك كانت بالمقابل تملك رصيداً وافراً من التجارب الإيجابية والدروس والعبر التي يمكن التعلم منها ولكن لا تفسير غير ضعف القدرات والملكات القيادية وافتقار الحضور الخلاق وتغطية، كل ذلك غير ممكن إلا باستعادة عقل الماضي و أساليبه لكن الذي يدفع ثمن ذلك في النهاية هو العمل المشترك.

ومما يجعل، حسب قراءة مراقبين، حكومة البشير وحركة قرنق هما الأقوى مستقبلاً هو الضعف الواضح في صفوف المعارضة الشمالية وعدم مقدرتها على التكيف مع المرحلة واستيعابها.

وفي ذات السياق يقول محجوب محمد صالح رئيس تحرير صحيفة «الأيام» السودانية: «الأسباب الأخرى التي ستجعل من المفاوضات القادمة اكثر سهولة هي رغبة الطرفين في الوصول إلى اتفاق لتحقيق مكاسب سياسية أو غيرها، والتأييد الداخلي الكبير الذي وجده الاتفاق الإطاري الذي احتوى على كثير من تطلعات الناس في تحقيق حكم ديمقراطي وعدالة اجتماعية وصون حقوق الإنسان. والاستعداد الكبير لمعظم القوى السياسية السودانية للاشتراك في ترتيبات المرحلة الانتقالية والروح الطيبة التي أبدتها الحكومة لقبول هذا الاشتراك، والضغط الدولي على الطرفين لإنهاء الحرب والوصول إلى اتفاق وجود سوابق دولية عديدة لحل مشكلات مماثلة في العالم والنتائج الإيجابية التي أفرزتها تلك السوابق في تحقيق الاستقرار والتنمية في المناطق التي وجدت بها. وأخيراً لابد من القول إن الفرصة لتحقيق الاستقرار والتنمية في السودان قد حانت فأما استغلال هذه الفرصة أو التمسك بأفكار متشددة تقود إلى نتائج وخيمة اقلها صومالة السودان».

المهم أن كل الظروف متاحة لتجعل المفاوضات القادمة اكثر سهولة لأن الاتفاق الإطار الذي ظهرت تفصيلاته في صفحته الثانية ليس «اتفاقاً اطارياً» بالمعنى الحرفي وإنما خاض في كثير من التفاصيل وحسم عدداً من الأمور كانت موضع جدل بين الطرفين وأعاقت تقدم المفاوضات والوصول إلى اتفاق في مرات سابقة وعلى سبيل المثال فقد حسم إلى حد كبير شكل الحكم وأطره وهياكله والمرجعيات التي يعتد بها في استنباط القوانين وهي مرجعيات تخطت العقبة الضيقة التي أراد بها البعض حكم السودان بطريقة قهرية إلى قيام الساعة إلى عقليات بالشكل الذي ظهر به سيسهل كثيراً صياغة مسودة اتفاق نهائي يوافق عليه الطرفان وليس مستبعداً أن تكون مسودة هذا الاتفاق بيد كل من الحكومة والحركة في الوقت الحالي للاطلاع عليها وإبداء الآراء والمقترحات وإلا لما تحدد يوم ١٢ أغسطس/آب الحالي وهو موعد قريب جداً للدخول في المفاوضات القادمة التي ستكون اكثر سهولة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية